التطورات المعاصرة في العلاقات التركية – الإسرائيلية (٢٠١٠-٢٠١٣)

د. أميرة اسماعيل العبيدي

مدرس/ قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

تاريخ استلام البحث ٢٠١٤/٣/١٥ تاريخ قبول النشر ٢٠١٤/٥/١٣

مستخلص البحث

شهدت العلاقات التركية– الإسرائيلية توترا ملحوظا في المجالات السياسية والعسكرية الأمنية بعد الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية عام ٢٠١٠، واشترط الأتراك إعادة العلاقات باعتذار رسمي من" إسرائيل"، وهو ما رفضته "إسرائيل" تماماً، إلا أن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو رضخ في النهاية بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٢ وأصدر بياناً قدم فيه اعتذاره الرسمي لتركيا عن "الأخطاء التي ربما تسببت في مقتل تسعة نشطاء أتراك في الهجوم. ومن ثم بدأت العلاقات التركية – الإسرائيلية عام ٢٠١٣ مرحلة من التطبيع بين الجانبين.

الكلمات المفتاحية: العلاقات التركية–الإسرائيلية، تركيا وإسرائيل، أسطول الحرية.

The Contemporary Developments of the Turkish-Israeli Relations: 2010-2013

By: Dr. Ameera Ismael AL-Obeidy
Lecturer / Historical and Cultural Studies Department
Regional Studies Center/ University of Mosul

Abstract

The Turkish - Israeli relations have witnessed a significant tension in the political, military and security fields. The Turks conditioned a formal apology by "Israel" to restore relations, which was rejected by "Israel" completely, but the office of the Israeli prime minister Benjamin Netanyahu gave in the end on March 22,2013 and issued a statement presented a formal apology to Turkey for "mistakes that may have caused the killing of nine Turkish activists in the attack.

Then the Turkish - Israeli relations began in 2013 in the stage of the normalization of relations between the two sides.

Key Words: The Turkish - Israeli relations, Turkey and Israel, Freedom Flotilla

المقدمة

تبوأت تركيا أهمية إستراتيجية بالغة بالنسبة للمصالح الأمريكية والإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، كونها الدولة الإسلامية الوحيدة العضو في منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو)(N.A.T.O)، فضلاً عن أن لها حدودا برية مباشرة مع الوطن العربي، وبالضبط مع العراق وسوريا.

أدركت تركيا منذ البداية أبعاد ارتباطها الاستراتيجي بـ "إسرائيل"، لذلك فأنها كانت أول دولة في المنطقة تعترف بها عام ١٩٤٩. ومنذ ذلك التاريخ أخذت العلاقات التركية– الإسرائيلية تتطور في المجالات السياسية والدبلوماسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والتجارية كافة، فعلى المستوى السياسي تم تبادل السفراء، وعقد العديد من اللقاءات بين المسؤولين من كلا البلدين، أما على المستوى الاقتصادي فقد عقدت العديد من الاتفاقيات التجارية، وأما على المستوى الأمني فقد أبرمت العديد من الاتفاقيات الأمنية والعسكرية.

أهمية الدراسة: يعد موضوع العلاقات التركية– الإسرائيلية من المواضيع المهمة التي تهم المنطقة العربية إذ تنعكس هذه العلاقات سلبا وإيجابا عليها.

الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التطورات المعاصرة في العلاقات التركية– الإسرائيلية بشكل عام، وعلى الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية عام ٢٠١٠ بشكل خاص، الذي كان له تداعيات سلبية على العلاقات بينهما خلال الفترة موضوع البحث.

هيكلية الدراسة: قسم البحث إلى مقدمة وخمسة محاور، تناول الأول العلاقات التركية– الإسرائيلية (٢٠٠٢– ٢٠١٠)، إما المحور الثاني فتناول الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية التركي، وخصص المحور الثالث

لـردود الأفعـال الخارجيـة والداخليـة، فـي حـين تطـرق الرابـع إلـى انعكاسـات الهجـوم علـى العلاقـات التركيـة – الإسـرائيلية، أمـا المحـور الخـامس فتنـاول مسـتقبل العلاقـات التركيـة– الإسـرائيلية، وانتهـت الدراسـة بخاتمـة لخصـت موضوع الدراسة ثم قائمة الهوامش.

أولا: العلاقات التركية– الإسرائيلية (٢٠٠٢– ٢٠١٠)

تطـورت العلاقـات بـين أنقـرة وتـل أبيـب فـي الحقـول العسـكرية والإسـتراتيجية والدبلوماسـية المختلفـة لتصـبح "إسـرائيل" شـريكا عسـكريا مهمـا لتركيا في المنطقة. وتوثقت عُرى التعاون السياسي والدبلوماسي بين الطرفين على أساس وجود هواجس مشتركة لديهما من جراء الأوضـاع غير المستقرة في دول الشرق الأوسط[١].

وقد مرت العلاقات التركية– الإسرائيلية بمراحل متعددة أثرت وتأثرت بالعديـد مـن العوامـل التـي سـاهمت فـي إضـعافها وإصـابتها بـبعض الفتـور والتوتر، وفي فترات أخرى ساهمت عوامل في تقويتها وتقاربها بحيث وصلت إلى ذروتها[٢].

فمنذ تولي حزب العدالة والتنمية (AK P(Adalet ve Kalknma Partisi) [*] الحكم فـي تركيـا عـام ٢٠٠٢، شـهدت العلاقـات التركيـة– الإسـرائيلية تراجعـا تدريجيا ومستمرا ازداد عاما بعد آخر. وبعد مرور سنوات عدة ما لبثت أن تغيرت هذه العلاقات من علاقات جيدة، كانت سائدة لعقد كامل قبل وصول حـزب العدالـة والتنميـة للسـلطة، إلـى علاقـات جفـاء وتباعـد علـى المسـتوى السياسي على الأقل، لاسيما بعد العدوان الإسرائيلي عل قطـاع غزة في نهاية عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩. فقد ادخل هذا العدوان العلاقات بين الطرفين مرحلة جديدة اتسمت بالتوتر السياسي وبازدياد حدة انتقادات تركيا للسياسة

الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني وأراضيه المحتلة وتضاعف وتيرتها، وما انفك قادة تركيا وخاصة رئيس الحكومة رجب طيب اردوغان Recep) Tayyip Erdoğan) (٢٠٠٣-٢٠١٤) ينتقد السياسة الإسرائيلية بشدة[٣].

وبدأ الموقف التركي يتضح، في أعقاب هذه الانتقادات عندما اتهم اردوغان الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز (٢٠٠٧_٢٠١٤) بأنه "يعرف جيدًا كيفية القتل" خلال كلمة له في المنتدى الاقتصادي العالمي (world Economic Forum) في دافوس بسويسرا في٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وكان أردوغان قد رد بغضب عندما رفض مدير جلسة الحوار التي شارك فيها مع بيريز، وأمين عام هيئة الأمم المتحدة، وأمين عام جامعة الدول العربية، منحه فرصة للرد على دفاع الرئيس الإسرائيلي عن الهجوم على غزة[٤].

ثانيا: الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية

شهد النصف الأول من عام ٢٠١٠ سلسلة من الأزمات أدت إلى وصول العلاقات الثنائية بين الطرفين إلى أدنى مستوياتها. تعلق الحادث الأول بالمعاملة "المهينة" التي تلقاها السفير التركي في تل أبيب احمد اغوز تشليكول (Ahmadaguz Chlicol) من جانب نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، دانييل ايالون (Daniel Ayalon)، الذي استدعاه لوزارة الخارجية في تل أبيب للاحتجاج على إذاعة مسلسل تليفزيوني تركي يظهر إسرائيليين يقتلون أطفالاً فلسطينيين، وانتهت هذه الأزمة سريعاً بتقديم "إسرائيل" اعتذارا مكتوبا لتركيا بعد أقل من (٤٨) ساعة من وقوع الحدث في ١١/كانون الثاني/يناير ٢٠١٠[٥].

تبع ذلك انتهاج تركيا مزيداً من السياسات وإصدار القرارات التي كانت تعد في نظر "إسرائيل "استفزازية" وتهديدا للأمن القومي الإسرائيلي، فقد كانت

القضية الفلسطينية من أكثر المسارات تأثيراً في العلاقات التركية-الإسرائيلية، نتيجة للتعاطف الشعبي التركي مع القضية الفلسطينية، فقد كانت تلك القضية عاملاً مؤثراً مهماً وفعالاً في العلاقات بين البلدين. ووصف أردوغان القدس في مؤتمر القمة العربية في "سرت" بليبيا بتاريخ ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٠ بأنها "قرة عين المسلمين" ووصف محاولات "إسرائيل" تهويد القدس بأنها "جنون"، لا بل انه مضى شخصياً إلى التهديد في "حفل افتتاح الفضائية التركية باللغة العربية في استانبول في ٤ نيسان/ ابريل ٢٠١٠ بأنه إذا ما استمر الحريق في غزة وتلبدت الغيوم السوداء فوق القدس، فإن تركيا لن تبقى من دون ردة فعل"(٦).

وتصدر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة المحادثات بين وزير الخارجية التركي (احمد داود اوغلو Ahmet Davutoglu ٢٠٠٩- ٢٠١٤) ووزير الدفاع الإسرائيلي (ايهويد باراك Aehoud Barack) وطالب اوغلو باراك بالسماح لتركيا بإيصال المعونات لسكان قطاع غزة المحاصر، لاسيما الغذاء والدواء والمساعدات الأساسية، كما طالبه بان يتعهد في السماح لتركيا بإدخال مبان جاهزة لإيواء من فقدوا مساكنهم نتيجة العدوان الإسرائيلي المدمر، ولا يستطيعون بسبب الحصار من إعادة بناء مساكنهم، وذلك لمنع "إسرائيل" دخول مواد البناء إلى قطاع غزة. لكن باراك رفض التعهد بالاستجابة لطلب تركيا، وقال انه سيدرس الطلب بناء على السياسة المتبعة إزاء إدخال البضائع لقطاع غزة، مضيفا إن "القيود على معابر قطاع غزة ستتواصل، طالما بقي الجندي المختطف في ٢٥ايار/ يونيو ٢٠٠٦ جلعاد شاليط محتجزا في أيدي حماس"(٧).

وقبل أيام من الاعتداء على أسطول الحرية أعلن رئيس الوزراء اردوغان في ١٠ أيار /مايو ٢٠١٠ان تركيا تسعى مع دول أخرى لكسر الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة، موضحا أن الجهود تسير أيضا في اتجاه إعادة أعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية قبل خمسة عشر شهرا. جاء ذلك خلال لقاء اردوغان في استانبول مع وفد رفيع المستوى من "الحملة الأوربية لرفع الحصار عن غزة ومركز العودة الفلسطيني ضمن وفد مثل عددا من منظمات المجتمع المدني الأوربي". وأكد اردوغان رفضه للحصار المفروض على قطاع غزة، وقال خلال اللقاء: "إن تركيا تعمل مع دول عدة من اجل رفع الحصار، وان الأمر يمثل له ولتركيا أولوية". وبحث الوفد الأوربي مع رئيس الوزراء التركي تطور الوضع في المنطقة وسبل رفع الحصار، وضرورة تعزيز الدور التركي في المنطقة وبذل الجهود من اجل تحريك عجلة إعادة أعمار القطاع، كما تمت مناقشة قبول الجانب الإسرائيلي كعضو في (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدولية Organization For Economic co-operation and Development) واختصارها (OECD)[*]، حيث تم التشديد على ضرورة إلزام تل أبيب برفع الحصار واحترام حقوق الإنسان كشرط لانضمامها لأي جهة دولية[٨].

فكانت أحداث أسطول الحرية الذي شاركت به دول شرق أوسطية وعربية وأوربية وهاجمته القوات البحرية الإسرائيلية في ٣١ايار/مايو ٢٠١٠ابرز الأحداث التي صعدت من وتيرة التوتر بين تركيا و"إسرائيل"[٩]. وأدت إلى مقتل تسعة ناشطين أتراك على المركب "مافي مرمره" (Mavi Marmara)، أحد المراكب المشاركة في حملة أسطول الحرية المتوجهة إلى قطاع غزة لكسر الحصار الذي فرضته "إسرائيل" عليه منذ ما يقارب أربع سنوات. وتألَّف هذا

الأسطول من ستة مراكب، وشارك في الحملة الإنسانية (٦٦٣) شخصًا من (٣٧) دولة، وكان بينهم بعض الفلسطينيين والصحافيين ونشطاء حركة حقوق الإنسان(١٠).

حدث الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية في المياه الدولية مما اعتبر انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي. وكان من الواضح أن "إسرائيل" قد لجأت إلى الاستعمال المفرط للقوة وكأنها تريد أن تعطي درسًا بحيث لا تتكرَّر محاولات كسر الحصار عن القطاع في المستقبل. واستهدف الهجوم مؤسسات تركية تعنى بحقوق الإنسان مما شكل تحديًا للحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية(١١).

إن الإعمال الإسرائيلية الإجرامية ضد قافلة الحرية قد حققت نتائج سياسية وإعلامية وأخلاقية نتائج لم تكن متوقعة أبرزها أن حصار غزة قد حظي بزخم دولي على النحو الذي أكده أردوغان في كلمته إلى الشعب التركي في الأول من يونيو/حزيران ٢٠١٠، والتزام العالم وتركيا بدعم حقوق الفلسطينيين وتحرير أهل غزة من مخطط الحصار والإبادة(١٢).

ثالثا: ردود الأفعال الخارجية والداخلية حول الهجوم

١- ردود الأفعال الخارجية

بدأت ردود الأفعال العربية والغربية تتوالى تدريجيا بعد أنباء الجريمة الإسرائيلية بحق المدنيين، مطالبة بإجراء تحقيق دولي يضمن عدم السماح لإسرائيل بالإفلات من العقاب(١٣). فعلى الصعيد العربي دعا عمرو موسى الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية إلى اجتماع طارئ لمناقشة ما وصفته الجامعة "بالعمل الإرهابي" الذي اقترفته قوات الاحتلال الإسرائيلي(١٤).

وفي الوقت نفسه نددت سوريا ولبنان والأردن واغلب الدول العربية بالجريمة البشعة. ودعا أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (١٩٩٥-٢٠١٣) المجتمع الدولي إلى التحرك من اجل كسر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة بعد الهجوم على أسطول الحرية الذي وصفه بأنه"عمل قرصنة". وقال في كلمة أمام منتدى الدوحة الاقتصادي العاشر المنعقد بتاريخ ٣١ أيار/مايو-٢ حزيران/يونيو ٢٠١٠" أن كل من يتحدث عن الحرية والعدالة والديمقراطية مطالب الآن بفعل شيء لكسر هذا الحصار حتى لا تذهب دماء هؤلاء الأحرار سدى"[١٥].

وحاولت الحكومة الفلسطينية في غزة استغلال الموقف، لأنه يهمها بالدرجة الأولى، فكان هناك اتصالات عدة بين قادة حكومة حماس في غزة والمكتب السياسي لها من جهة، وبين القادة الأتراك وعلى رأسهم رئيس الوزراء اردوغان، فقد عبر الأخير في اتصال هاتفي مع رئيس وزراء الحكومة في غزة إسماعيل هنية قوله: "سنظل ندعمكم حتى لو بقينا وحدنا". وهو تعبير عن تضامن تركيا الكامل مع الشعب الفلسطيني عامة وسكان قطاع غزة المحاصرين خاصة، حتى نيل الشعب الفلسطيني حقوقه كاملة[١٦].

إما على المستوى الدولي فقد طالب مجلس الأمن الدولي بعقد جلسة طارئة في ٣١ أيار/ مايو ٢٠١٠ لمناقشة الجريمة ضد متضامنين مدنيين، وطلب بقرار يدين الهجوم الإسرائيلي وعبرت منظمة الأمم المتحدة عن صدمتها لمقتل عدد من نشطاء السلام على أيدي القوات الإسرائيلية خلال عملية الاستيلاء على سفن أسطول الحرية وحثت حكومة الاحتلال على عدم اتخاذ إي إجراءات إضافية من شانها تعريض حياة المدنيين للخطر. وقال منسق المنظمة الخاص للشرق الأوسط (روبرت سريRobert Surrey): "لقد صدمنا

بشان التقارير التي أشارت إلى سقوط قتلى وجرحى بين المدنيين على متن القوارب التي تحمل إمدادات لغزة إثناء إبحارها في المياه الإقليمية"، إما فيلييو غراندي (Grande Vielao)، المفوض الدولي العام لإغاثة وتشغيل اللاجئين قال: " نحن نأمل بتوضيح ان مثل هذه الأحداث المأساوية كان يمكن تفاديها لو إن" إسرائيل" استجابت لنداء المجتمع الدولي المتكررة بإنهاء الحصار الجائر وغير المقبول لقطاع غزة(١٧).

أما الرئيس الأمريكي باراك اوباما (Barak Obama ٢٠٠٩-٢٠١٦) فقال إن "الوضع الراهن لا يحتمل في الشرق الأوسط" إلا انه رفض" إدانة الهجوم "ما لم تتضح الوقائع"(١٨). واصدر البيت الأبيض بيانا أشار فيه إلى إن اوباما اتصل هاتفيا برئيس الوزراء التركي اردوغان معزيا إياه في ضحايا الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية المتجه إلى غزة، الذي سقط فيه العديد من القتلى والجرحى معظمهم من الأتراك. وأضاف البيت الأبيض في بيانه إن اوباما عبر لاردوغان عن "عميق تعازيه" في ضحايا السفينة التركية، مكررا مساندة بلاده لإجراء" تحقيق موضوعي شفاف يتسم بالمصداقية بشان الوقائع المحيطة بهذه المأساة ". قال إن واشنطن تعمل عن كثب مع "إسرائيل" من اجل الإفراج عن سفن الأسطول والمتضامنين المحتجزين، مؤكدا في ذاته" أهمية إيجاد سبل أفضل لتوصيل المساعدات الإنسانية إلى شعب غزة دون تقويض امن" أسرائيل"(١٩).

وأدانت الدول والقادة السياسيون ومنظمات حقوق الإنسان والغالبية الساحقة من المجتمع الدولي "إسرائيل" لانتهاكها القانون الدولي. واستدعت تركيا واسبانيا واليونان والدا نمارك واستراليا السفراء الإسرائيليون فيها احتجاجا على الهجوم الوحشي(٢٠). وقامت اليونان بإلغاء مناورات عسكرية جوية

مشتركة مع "إسرائيل" كانت مقررة في ١حزيران/يونيو ٢٠١٠، وألغت زيارة كان من المقرر أن يقوم بها رئيس أركان سلاح الجو الإسرائيلي إليها. كما استدعت السفير الإسرائيلي لديها لتبلغه احتجاجها الشديد على الهجوم(٢١).

وصرح الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد(٢٠٠٢-٢٠١٣) إن اعتراض" إسرائيل" قافلة سفن المساعدات المتجهة إلى قطاع غزة "غير إنساني وانه سيسهم في زوال الدولة اليهودية" وكان أحمدي نجاد قد عبر مرارا عن رأيه في إن" إسرائيل" ستزول(٢٢). في الوقت نفسه دعا وزير الدفاع الإيراني أحمد وحيدي دول العالم لقطع علاقتها مع "إسرائيل"، ونقلت وكالة العمال الإيرانية شبه الرسمية عن الوزير قوله "أقل شيء يمكن أن يفعله المجتمع الدولي إزاء هذه الجريمة البشعة التي ارتكبها النظام الصهيوني هو أن يُقاطع بالكامل ويقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية مع النظام الصهيوني"(٢٣).

٢- ردود الأفعال الداخلية

شكل الهجوم صدمة كبيرة للشعب التركي وحكومته على حد سواء، حتى أن جنرالات الجيش المتعاطفين مع "إسرائيل" رأوا أنه لا يمكن القبول بالعمل الذي قامت به "إسرائيل" و أثار الهجوم سخط الرأي العام التركي وغضبه، وقد تسبَّب ذلك بالضغط على القيادات التركية من أجل الرد على الهجوم باتخاذ الخطوات المناسبة، ما دفع بالرئيس عبد الله غول(Abdullah Gul) (A.GUL) إلى التحذير من أن العلاقات مع "إسرائيل" لا يمكن أن تبقى على ما كانت عليه(٢٤).

ووصف اردوغان الهجوم الإسرائيلي بأنه يقع تحت عنوان "إرهاب الدولة"، مضيفًا أن "إسرائيل" قد "برهنت أنها لا تريد السلام في المنطقة، وأنها

قد انتهكت القانون الدولي". كما وجه انتقادات لاذعة إلى الحكومة الإسرائيلية معتبراً أن الجريمة التي ارتكبتها ضد سفن الإغاثة في المياه الدولية" عمل دنيء وغير مقبول" وأن عليها دفع ثمن ذلك[٢٥]. وأضاف: "أن الهجوم هو هجوم سافر على القانون الدولي وعلى الضمير الإنساني وعلى السلام العالمي وأن هذا العدوان الذي حصل على السفن الست وركابها(الستمائة) الذين كانوا ينقلون المساعدات إلى الناس المظلومين والمحتاجين الفلسطينيين الذين هدمت منازلهم والمتروكين لرحمة الجوع هو عدوان صارخ على الفلسفة التي قامت عليها منظمة الأمم المتحدة. وقال اردوغان: "إن الجمهورية التركية تستخدم كافة الوسائل الدبلوماسية والقانونية الدولية وستستمر في استخدامها".

وفي هذا الإطار اتخذت تركيا الإجراءات الآتية:

أولا– تم استدعاء السفير التركي لدى تل أبيب.

ثانيا– ألغيت ثلاث مناورات عسكرية مبرمجة مشتركة مع "إسرائيل".

ثالثا– ذهب وزير خارجيتنا إلى نيويورك، ودعا مجلس الأمن إلى اجتماع طارئ وفعلا تم عقد الاجتماع الطارئ.

رابعا– أعلن مجلس الأمن بيانا ندد فيه "إسرائيل"، وطلب مجلس الأمن في بيانه فتح تحقيق بشان الحادث ودعا " إسرائيل " إلى أطلاق سراح المدنيين والمصابين فورا.

خامسا– ألغيت المباريات التي كان من المفروض إن يشترك فيها المنتخب الوطني التركي للشباب لكرة القدم والذي كان موجود في "إسرائيل ".

سادسا– دعي مجلس حلف شمال الأطلسي إلى اجتماع طارئ.

سابعا– فضلا عن ذلك استمرت الاتصالات مع كل من منظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي كما دعيت كافة

المؤسسات الدولية للقيام بواجبها. وفي هذا السياق عقدت منظمة المؤتمر الإسلامي اجتماعها في ٧ حزيران /يونيو ٢٠١٠ لمناقشة هذا الموضوع(٢٦).

إما فيما يخص ردود الفعل الإسرائيلية تجاه ما حصل فقد صرح الإسرائيليون إن قواتهم قتلت الناشطين "دفاعا عن النفس"، وطلبت "إسرائيل" من مواطنيها إلغاء رحلاتهم إلى تركيا، ثم سحبت مستشاريها العسكريين من تركيا، كما رفضت الاعتذار العلني، وامتنعت أيضا عن دفع تعويضات لعائلات القتلى والجرحى ممن كانوا على متن السفينة "مافي مرمره". كما عارضت تشكيل لجنة دولية للتحقيق خوفًا من إدانة جديدة كالتي واجهتها من جراء نتائج التحقيق الدولي الذي أشرف عليه القاضي غولدستون (Goldstone) حول حرب غزة. واعتبرت بالمقابل أن التحقيق الخاص الذي تقوم به بحضور مراقبين أجانب يفي بالغرض من أجل كشف ملابسات الحادث الأمني، ثم بدأت بإعادة عائلات طاقمها الدبلوماسي في أنقرة. علما إن هذا الإجراء شمل نحو(خمسين) شخصا مرتبطين بالعاملين في قنصلية وسفارة" إسرائيل" الموجودة فيها(٢٧).

رابعا: انعكاسات الهجوم الإسرائيلي على العلاقات التركية – الإسرائيلية

١- العلاقات السياسية والدبلوماسية

أدت هذه الهجمة الإسرائيلية إلى زعزعة العلاقات السياسية الدبلوماسية منذ إن ابتدأت في ٢٨ آذار/مارس ١٩٤٩ عندما قررت تركيا كأول بلد مسلم، إنشاء علاقات دبلوماسية معها، حيث يمكن الإعلان عن توقف هذا التعاون وتقليصه إلى ادني مستوياته من التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري والاستراتيجي، بصورة فعلية في٣١أيار/مايو٢٠١٠[٢٨].

وقد هز الاعتداء هذه العلاقات بشدة وادخلها في طور جديد من التوتر السياسي وطالبت تركيا "إسرائيل" بعد اعتدائها الأخير بثلاثة مطالب واضحة ومحددة وهي **(تقديم اعتذار رسمي، ودفع تعويضات لأهالي الضحايا الأتراك، وفك الحصار عن قطاع غزة)**. وربطت تركيا بين استجابة "إسرائيل" لهذه المطالب الثلاثة ومستقبل العلاقات بين البلدين. وأكدت انه إذا لم تستجب "إسرائيل" لهذه المطالب فان تركيا ستتخذ جملة من الخطوات ضدها لمعاقبتها على جريمة قتل مواطنيها التسعة والاعتداء على أسطول الحرية في المياه الدولية[٢٩].

وفي أعقاب تقديم تركيا شكوى لمنظمة الأمم المتحدة ضد "إسرائيل"، شكل أمينها العام بان كي مون (Ban ki-moon) لجنة تحقيق دولية في تموز/ يوليو٢٠١٠، أطلق عليها لجنة بالمر(Palmer) للتحقيق في أحداث سفينة الحرية[٣٠]. وتألفت اللجنة من أربعة أعضاء هم: جفري بالمر(Geeffry Palmer)، رئيس وزراء نيوزيلندا الأسبق، وهو خبير بالقانون البحري وموالٍ للولايات المتحدة الامريكية (رئيس اللجنة)، والفارو اوريبا (Alvaro Uriba)، وهو رئيس سابق لجمهورية كولومبيا وقد قدمته

وسائل الإعلام الإسرائيلية كصديق حميم لـ "إسرائيل" وللولايات المتحدة، وهو نائب رئيس اللجنة بالإضافة إلى دبلوماسيين سابقين، احدهم إسرائيلي يوسي تشاخانوفر (Yossi Chakhanovr) والآخر تركي يدعى اودم سنبراك (Audm Senberak)[٣١].

وجرت مفاوضات بين تركيا و"إسرائيل" بتشجيع من الحكومة الأميركية من اجل التوصل إلى حل يرضي طرفي الأزمة، وقد أجلت اللجنة تقديم تقريرها للامين العام للأمم المتحدة ثلاث مرات من اجل منح فرصة لاستكمال المفاوضات بين الطرفين والتوصل إلى حل لإنهاء هذه الأزمة.

واعتبر التقرير الدولي، الذي أصدره رئيس الوزراء النيوزيلندي السابق جيفري بالمر، أن الحصار البحري الذي تفرضه "إسرائيل" على قطاع غزة الخاضع لسيطرة حماس «جاء كإجراء امني مشروع بهدف منع دخول الأسلحة إلى غزة بحرا وأن تطبيقه يتماشى مع متطلبات القانون الدولي». غير إن التقرير انتقد ما وصفه بالاستخدام «المفرط والا منطقي للقوة» من جانب الجيش الإسرائيلي الذي داهم الأسطول ما أسفر عن قتل (تسعة) من ركاب سفينة «مافي مرمرة» التركية. ومما ذكره التقرير " كان قرار إسرائيل السيطرة على السفن بهذه القوة وعلى مسافة كبيرة من نطاق الحصار ومن دون تحذير مسبق، مفرطا ولا منطقيا".

وأكد التقرير إن الأدلة الجنائية تظهر إن «معظم القتلى تعرضوا لإطلاق الرصاص مرات عديدة، بما في ذلك على ظهورهم، أو من مسافة قريبة». غير إن التقرير أضاف إن أسطول النشطاء «تصرف بشكل ارعن بمحاولته خرق حصار بحري» وأن "إسرائيل" «واجهت مقاومة كبيرة ومنظمة وعنيفة من جانب مجموعة من الركاب». ودعا التحقيق "إسرائيل "إلى إصدار

«إعلان مناسب تبدي فيه أسفها» حيال المداهمة ودفع تعويضات لعائلات القتلى وللجرحى. وأضاف التقرير إن على تركيا و"إسرائيل" استئناف علاقاتهما الدبلوماسية كاملة لمصلحة الاستقرار في الشرق الأوسط[٣٢].

كما أفاد التقرير بان حصار غزّة اعتبر "وسيلة أمنية شرعية لمنع إدخال وسائل قتالية إلى قطاع غزّة عن طريق البحر"، واعتبر حصار غزة قانونيا، مما شكل صدمة لأنقرة، التي ردت على هذا التقرير بشكل غير مباشر.

وعلى اثر صدور تقرير بالمر واستمرار رفض "إسرائيل" تقديم الاعتذار أعلن وزير الخارجية التركي داود اوغلو في مؤتمر صحفي في ٢/أيلول/سبتمبر ٢٠١١، اتخاذ تركيا عدة خطوات ضد "إسرائيل" تضمنت طرد السفير الإسرائيلي، وتخفيض التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين إلى مستوى سكرتير ثان، وطرد كل من هو أعلى مرتبة من السكرتير الثاني في السفارة الإسرائيلية، بما في ذلك الملحقين العسكريين والأمنيين. وشدد اوغلو على انه "حان الوقت لتدفع إسرائيل ثمنا عن كل ما فعلته وتتوقف عن عد نفسها فوق القانون"[٣٣].

ورغم التهديد التركي بقطع العلاقات حال رفض "إسرائيل" الاعتذار وإعادة المحتجزين مع السفينة مرمره خرج بعض المسؤولين الإسرائيليين في وزارة الخارجية، حسب صحيفة هارتس (Haaretz) وأوضحوا بأن "إسرائيل" لا تعتزم الاعتذار[٣٤]. ووجه أردوغان انتقادات لاذعة إلى "إسرائيل"، حيث وصف حكومتها بأنها "وقحة"، وتشكل "دملاً" مفتوحاً في طريق السلام الإقليمي، داعياً إلى معاقبتها على "المجزرة الدموية" التي ارتكبتها[٣٥]. وعلى الرغم من التوتر الشديد في العلاقات ما بين الطرفين إلا أنهما لم يفكرا أصلاً

بقطع العلاقات حفاظاً على مصالحهما[٣٦]. وقد ظهر ذلك جلياً في اقرب فرصة سمحت لكليهما بالاتصال والتي تمثلت في أحداث حريق جبل الكر مل في ٢/ كانون الاول/سبتمبر ٢٠١٠، حيث بادرت تركيا بإرسال طائرات لإخماد الحريق والمساعدة في الخروج من الكارثة البيئية.

وفي الوقت نفسه اتصل رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو(Benjamin Netanyahu) هاتفيا بنظيره التركي عبر فيها عن شكره على المساعدة التي أرسلتها الحكومة التركية إلى "إسرائيل" للمساهمة في إطفاء حريق الكرمل، ثم قال لأردوغان في حديثهما الشخصي: "أن إسرائيل ستجد السبيل للأعراب عن شكرها للمساعدة التركية".[٣٧] وفي الوقت الذي وصفت أنقرة التقرير بأنه "باطل وكأنه لم يكن، أعلنت" إسرائيل " قبولها به معبرة عن أملها في عودة علاقاتها مع تركيا إلى طبيعتها، إلا أنها كررت رفضها تقديم اعتذار لتركيا معتبرة أنها كانت تمارس حقها المشروع في الدفاع عن نفسها، وأن الامتناع عن الاعتذار نابع من وجهة نظر حكومة نتانياهو وليبرمان اليمينية في "إسرائيل". والاعتذار عن هذا الحادث هو أمر مرفوض بالنسبة لهذه الحكومة، خصوصا وأنها سبقت وعبرت عن أسفها لمقتل المواطنين الأتراك. فالاعتذار الرسمي له معنى أوسع ويمس سياسة" إسرائيل "في قضية حصار قطاع غزة وله علاقة أيضا بمسألة شرعية هذا الحصار[٣٨].

وسعت الإدارة الأمريكية إلى تعزيز تواجدها وضمان مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال إعادة بعث الدبلوماسية النشطة حيال دول المنطقة، ومن خلال الدفع بتقارب تركي- إسرائيلي يكون من شأنه إتاحة الفرصة لتبادل المعلومات الاستخباراتية وعودة المناورات العسكرية المشتركة وتنسيق السياسات بين الدول الثلاث، وذلك في مواجهة الدور

المتصاعد الذي اضطلعت به بعض القوى الدولية مثل روسيا الاتحادية والصين، وإقليميا مثل إيران وحزب الله في لبنان، وذلك فيما يخص قضايا "الربيع العربي"، لاسيما فيما يتعلق بالأزمة السورية(*) وتطوراتها المتلاحقة، إذ ترى الولايات المتحدة بأن تركيا و"إسرائيل "يمثلان سندا لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة لمعالجة الأزمة السورية(٣٩).

وفي نيسان/ إبريل ٢٠١٢ وفي عشية تقديم المدعي العام التركي لوائح اتهام ضد كبار قادة الجيش الإسرائيلي، اقترحت "إسرائيل" أن تدفع تعويضات لعائلات الضحايا الأتراك قدرها ستة ملايين دولار إلى جانب الإعراب عن الأسف لسقوط ضحايا أتراك، بيد أن تركيا أصرت على مطلب الاعتذار(٤٠).

وفي ٢٢/آذار/مارس٢٠١٣ أعلنت كل من "إسرائيل" وتركيا عودة العلاقات بينهما بعدما قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وبحضور الرئيس الأمريكي اوباما اعتذارا إلى نظيره التركي أردوغان وذكر بيان صادر من مكتب نتنياهو إن الجانبين اتفقا على إعادة تطبيع العلاقات بين بلديهما، وهذا يشمل إعادة السفراء، وإلغاء الإجراءات القانونية ضد جنود الجيش الإسرائيلي" وأضاف البيان "اعتذر رئيس الوزراء نتنياهو إلى الشعب التركي عن أي خطأ قد يكون أدى إلى خسارة أرواح واتفقا على استكمال الاتفاق بالتعويضات"(٤١).

ويمكن القول أن العلاقات السياسية والدبلوماسية التركية – الإسرائيلية سادها التوتر الشديد والانتقادات الكثيرة ما بين الطرفين، ووصلت العلاقة إلى أعلى مراحل التوتر حين سحبت تركيا سفيرها من "إسرائيل" كرد فعل على أحداث أسطول الحرية، حيث بدا واضحاً وجلياً بأن العلاقات الإستراتيجية بين

الطرفين أصبحت في حالة من التصادم في ظل السياسة التي انتهجتها حكومة حزب العدالة والتنمية منذ تسلمها السلطة والتي تدعو إلى الانفتاح على كافة الأطراف وتحقيق التوازن في علاقاتها مع الدول الإقليمية ومع ذلك فإن جميع ما ذكر لا يدل على احتمالية قطع العلاقات بين الدولتين.

٢- العلاقات العسكرية والأمنية

وصلت العلاقات العسكرية- الأمنية والصفقات العسكرية بين "إسرائيل" وتركيا إلى الحضيض بعد العدوان الإسرائيلي على سفينة مرمرة. فقد أوقفت تركيا المناورات العسكرية بين الدولتين وأنهت الصفقات العسكرية ووضعت حدا للعلاقات المخابراتية- الأمنية التي كانت قد بدأت سريا في عام ١٩٥٧. وكانت نقطة التحول في العلاقات المخابراتية بين الدولتين عندما عين أردوغان في تموز/ يوليو ٢٠١٠ مستشاره لشؤون إيران، هاقان فيدان (Hakan Fidan) المعروف وفقما ذكر العديد من المسؤولين الإسرائيليين بتعاطفه مع إيران، رئيسا للمخابرات الخارجية التركية وقد عبر وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك عن قلقه الكبير من تعيين هاقان فيدان رئيسا للمخابرات التركية قائلا: "توجد لنا أسرار كثيرة في أيدي المخابرات التركية الخارجية، ومجرد التفكير بأن هذه الأسرار قد تكون مفتوحة أمام الإيرانيين للإطلاع عليها مقلق للغاية"(٤٢).

كما كشفت أوساط عسكرية وأمنية إسرائيلية، إن حجم التبادل العسكري بين أنقرة وتل أبيب وفق معطيات جديدة لدى وزارة الدفاع الاسرائيلية، هبط من مليار دولار عام ٢٠١٠، إلى ما بين (٩٠) حتى (١٠٠) مليون دولار في كل سنة من السنوات الثلاثة الأخيرة، وهو ما اعتبرته الأوساط الإسرائيلية مؤشرا يدعو إلى القلق، من إبعاد استمرار تدهور

العلاقات. حيث أرسلت "إسرائيل" إلى تركيا طائرتين من نوع هيرون بدلا من ثماني طائرات متفق عليها، وأوضحت المصادر إن تدهور العلاقات الدبلوماسية انعكس على العلاقات بين منفذي الصفقات العسكرية بين الطرفين، حيث أعلن الأتراك أنهم لا ينوون مواصلة صفقات الأسلحة مع "إسرائيل"، واتهموا شركة "ألفيت" المصنعة للطائرات، بوضع عراقيل إمام انجاز الصفقة، فيما اتهم الإسرائيليون المسئولين الأتراك بتعطيل الصفقة[43]. كما وعلقت تركيا عدداً من الاتفاقيات العسكرية مع الجانب الإسرائيلي بضمنها عقد بقيمة(١٠٥) مليار دولار أمريكي لشراء دبابات ميركافا الإسرائيلية (Merkara) [٤٣].

كما منعت "إسرائيل" من المشاركة في التمارين العسكرية التي تجري فوق الأراضي التركية، وأيضًا منع تحليق الطائرات الإسرائيلية في أجوائها. كما لم تمنع الأزمة تركيا من تقديم عرضها بالمساعدة في إطلاق سراح الجندي"شاليط"، حيث عرض رئيس المخابرات التركية على نظيره الإسرائيلي تقديم العون وذهب إلى حد الوساطة مع حماس ما أعطى انطباعا بان الحالة الشاذة في العلاقات التركية الإسرائيلية ستجد قريبا طريقها نحو النهاية والتصالح. وفي عام ٢٠١١ قامت شركة إسرائيلية بتزويد تركيا بمعدات عسكرية في أول صفقة ترد أنباء بشأنها منذ تجميد العلاقات بين البلدين إثر الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية[٤٤].

٣- العلاقات الاقتصادية

على الرغم من أن الأزمة السياسية بين البلدين قد تصاعدت منذ المواجهة الإعلامية والسياسية بين كل من رئيس الوزراء التركي أردوغان والرئيس الإسرائيلي بيريز في المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) في

٣١/كانون الثاني /يناير ٢٠٠٩، ثم تفاقمت بعد أزمة أسطول الحرية حيث أن تراجع المبادلات التجارية كان مؤقتا، إذ سرعان ما عادت العلاقات إلى طبيعتها ووتيرتها العادية، على الرغم من التهديدات التركية بوقف كافة المعاملات التجارية مع "إسرائيل" بعد تصاعد حدة المواجهة بين الدولتين. ذلك أن صادرات تركيا من الأغذية والتبغ قد تضاعفت بين ٢٠٠٧ و٢٠١١. وخلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١١، شهدت التعاملات التجارية زيادة بنسبة ٣٠,٧%، متجاوزة النمو الحاصل أثناء أوج فترات تحسن العلاقات بين البلدين(٤٥).

وعلى الرغم من محدودية حجم التبادل التجاري بين الطرفين، إلا أن "إسرائيل" تمثل فرصاً هائلة للمنتجين الأتراك للارتقاء بالمنتجات التركية من الناحية التقنية والتكنولوجية. ففي اذار/مارس٢٠١٢، صنفت "رابطة الصناعة والأعمال التركية (Association of Turkish industry and Business)" إسرائيل" باعتبارها شريكاً استثمارياً محل أولوية، حيث أكدت على مميزات الربط بين الأرض والعمالة التركية مع الاقتصاد الإسرائيلي المبتكر. ويمكن العثور على مثال كاشف يوضح أهمية العلاقات المشتركة في مدينة بورصة (Bursa) لتركية حيث تقوم شركات التصنيع بتجميع السيارات الكهربائية كجزء من مشروع مشترك مع شركة "بيتر بليس" الإسرائيلية. وبفضل هذا المشروع تُنتِج تركيا حالياً سيارتها الكهربائية الأولى باستخدام التقنية التي لم يكن من السهل تطويرها من دون تعاون مشترك في هذا المجال(٤٦).

فعلى خلاف قطع العلاقات العسكرية والأمنية وإيقاف الصفقات التجارية العسكرية، شهدت العلاقات الاقتصادية ارتفاعا متزايدا بين تركيا

و"إسرائيل" منذ عام ٢٠١٠. فقد وصل التبادل التجاري بين" إسرائيل" وتركيا في عام ٢٠١١ أربعة مليارات دولار، إذ بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا (١،٨) مليار دولار في عام ٢٠١١ مرتفعة بنسبة(٣٤%)عما كانت عليه في عام ٢٠١٠. وبلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا (٢،٢) مليار دولار في عام ٢٠١١ مرتفعة (٢٢%)عما كانت عليه في عام ٢٠١٠. فرغم الأزمة السياسية تظهر معطيات وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية أن حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل" بلغ في آخر ثلاثة شهور نحو مليار دولار مقابل (٧٧٠) مليون بالفترة الموازية العام الماضي. ويشار إلى أن حجم التبادل التجاري بين الجانبين كما ذكر يتجاوز أربعة مليارات دولار سنويا، ويشكّل فرع السيارات نحو(٤٥%) من مجمل استيراد "إسرائيل" من تركيا، بينما يشكّل استيراد الوقود المصفى الحصة الكبرى من الاستيراد التركي من "إسرائيل"، وكان لافتاً ازدياد نسبة شراء الكيان الإسرائيلي للسيارات التركية خلال عامي ٢٠١١و٢٠١٢[٤٧].

وتذكر اغلب التقارير إن حجم التبادل التجاري بين الجانبين قد استمر نسبيا في عام ٢٠١٢ عما كانت عليه في عام ٢٠١١ ولاسيما على صعيد صادرات تركيا إلى " إسرائيل "، فيما تراجعت الواردات بنسبة ١٥% في عام ٢٠١٢ عما كانت عليه في عام ٢٠١١ مع تراجع إجمالي في حجم التجارة بنسبة ١١% بين عامي ٢٠١١و ٢٠١٢، وتشير الأرقام الرسمية التركية (معهد إحصاء الدولة) إلى إن حجم التجارة مع "إسرائيل" في عام ٢٠١٢ كان على الشكل التالي مع مقارنة بما كان المجموع عليه في عام ٢٠١٠و٢٠١١ و٢٠١٢.

السنة	صادرات	واردات	المجموع
٢٠٠٩	,٥٢٢,٤٣٦	,٠٧٤,٧٢٧	,٥٩٧,١٦٣
٢٠١٠	,٠٨٠,١٤٨	,٣٥٠,٦٣٩	,٤٣٠,٧٨٧
٢٠١١	,٣٩١,١٤٨	,٠٥٧,٣١٤	,٤٤٨,٤٦٢
٢٠١٢	,٣٣٨,٠٤٩	,٧١٠,٤٥٨	,٠٤٠,٩٤٦

وفي خطوة لا تخلو من بعد سياسي اقر البرلمان التركي في نيسان/ ابريل ٢٠١١ قراراً يسمح للأجانب ومنهم الإسرائيليون بشراء قطعة ارض واحدة أو شقة واحدة للفرد، فيما منع ذلك عن الأشخاص من رعايا سوريا وكوبا وكوريا الشمالية وأرمينيا واليمن ونيجيريا(٤٨).

كما أن تركيا تمثل أكثر البلدان التي يذهب إليها الإسرائيليون للسياحة كثاني دولة على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، نظرا لما تتمتع به تركيا من استقرار امني، فضلا عن عدم ارتفاع تكلفة السياحة بتركيا مقارنة بأغلب دول أوروبا. وقد ا نخفض عدد السياح القادمين من "إسرائيل" بمعدل كبير في الفترة من كانون الثاني إلى تموز ٢٠١٠، لاسيما بعد الهجوم الذي شنته "إسرائيل" على أسطول الحرية، وهذا أيضا له مردوده الاقتصادي على تركيا(٤٩).

خامساً: مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية

لقد كان من الواضح أنه لولا التدخل المباشر والنشط للإدارة الأمريكية والرئيس اوباما شخصياً لكان من المتعذر إن يتم حصول انفراج في العلاقات بين تركيا و"إسرائيل". فقد ارتأت الإدارة الأمريكية إن مصالح الولايات المتحدة الإستراتيجية في المنطقة تقتضي إنهاء الخلاف التركي-الإسرائيلي، على اعتبار إن إبقاء العلاقة بين أوثق وأقوى حليفين للولايات المتحدة على وضعها الحالي يعني تقليص قدرة الولايات المتحدة على تأمين مصالحها في المنطقة. لقد أدرك صناع القرار في واشنطن إنه في ظل الواقع الشرق أوسطي المتقلب يتوجب إبداء أقصى درجات الحذر عند اتخاذ موقف من الأزمة في العلاقات التركية– الإسرائيلية، بحيث لا تبدو الولايات المتحدة منحازة إلى جانب "إسرائيل"، وذلك بسبب تعاظم مكانة تركيا لدى الولايات المتحدة في أعقاب وقوع الثورات العربية. فلقد أدت تلك الثورات إلى خسارة واشنطن عدداً من حلفائها الأقوياء في المنطقة، لاسيما نظام الرئيس السابق لمصر محمد حسني مبارك(١٩٨١–٢٠١١)، وهو ما رفع أسهم أنقرة في واشنطن، حيث باتت - في نظر واشنطن- الطرف الذي يحفز الاستقرار في المنطقة، بشكل يخدم المصالح الأمريكية(٥٠).

كما إن حاجة "إسرائيل" لحليف استراتيجي قوي في منطقة الشرق الأوسط، والتي تعد تركيا هي الحليف الأقرب لها في تلك المنطقة، وهو ما جعل من الصعوبة بمكان على "إسرائيل" الإفراط بعلاقاتها مع تركيا. وفي المنظور الإستراتيجي الإسرائيلي والأمريكي فان تركيا تشكل ركناً لا يستغنى عنه في أي إستراتيجية تعد للشرق الأوسط، وحاجة يفرضها الموقع الجيوسياسي لها من وجوهه الأساسية خاصة الجغرافية والديمغرافية

والاقتصادية والسياسية فضلاً عن القوة العسكرية، والولايات المتحدة باتت مدركة للصعوبات التي تواجهها في المنطقة وترى في تركيا احتياطاً إستراتيجي يمكن الركون إليه ليشكل عامل استقرار وحاجة ملحة في الأزمات المعقدة(٥١).

وترى "إسرائيل" أن استعادة العلاقات الطبيعية مع تركيا قد يقود إلى العودة للتعاون العسكري الذي يتضمن بيع السلاح لها وإنعاش الاقتصاد الإسرائيلي، كما يترتب عليه أيضا العودة إلى استخدام المجال التركي كفضاء لتدريب المقاتلات الإسرائيلية وتشغيل محطات التجسس التي أقامتها "إسرائيل" في الأراضي التركية منذ سنوات طويلة لمراقبة ما يجرى داخل إيران وسوريا.

وصرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بان الاعتبار الأهم الذي دفعه لتقديم الاعتذار لتركيا هو حاجة "إسرائيل" لوجود طرف إقليمي قوي ومؤثر، مثل تركيا للحصول على مساعدته في مواجهة التحديات الناجمة عن الأحداث في سوريا. وتنطلق "إسرائيل" من افتراض مفاده أن تركيا أصبحت معنية بالتعاون مع "إسرائيل" بعدما تهاوت آمالها في سقوط نظام بشار الأسد في سوريا بالسرعة التي كانت ترجوها، وإن تواصل الأزمة السورية بات يشكل مصدرا للمخاطر على الأمن القومي التركي(٥٢). ويمكن القول بان الأزمة السورية والاستقطاب الحاد حولها بين معسكرين يجعل "إسرائيل " وتركيا تلقائيا في المعسكر الغربي المعادي للمعسكر الذي يضم سوريا وإيران وروسيا، خصوصا بعدما تحولت تركيا إلى أهمية عظمى في هذا الصراع عبر نصب الدرع الصاروخي وصواريخ الباتريوت(٥٣).

يتضح مما سبق أن استجابة "إسرائيل" للضغوط التركية يعني أنها غير مستعدة للاستغناء عن حليف استراتيجي مثل تركيا، والأخيرة من جانبها

غير قادرة على الاستغناء عن المساعدات العسكرية الإسرائيلية، لذلك فأن الطرفين يعملان على استمرار تحالفهما الاستراتيجي على الرغم من الانتقادات التي يوجهها أحدهما إلى الأخر بين آونة وأخرى، لأن هذا التحالف نابع من مصالح وأهداف مشتركة.

وختاماً لا شك أن العلاقات التركية- الإسرائيلية في المنظور المستقبلي تعلو وتهبط في سلم التعاون والتنافس وربما الصراع أحياناً، وفقاً لخيارات تركيا التي تشترك فيها مع "إسرائيل"، وأن لهذه الخيارات والقرارات الثنائية بين البلدين تأثيراً واضحاً وفعالاً على المنطقة العربية.

كما أن الموازنة في علاقات تركيا مع العرب و "إسرائيل" هو السيناريو الأكثر مطابقة لما نلاحظه في سياستها الخارجية إذ نسجت تركيا أفضل العلاقات مع جميع دول المنطقة (لا أعداء في المنطقة) وأداء دور لحل أزمات محيطها الإقليمي ولتكون قائداً في محيطها الإقليمي وصاحبة قرار في هذا المحيط.

الخاتمة

شهدت العلاقات التركية- الإسرائيلية توترا ملحوظا على الصعيد السياسي والعسكري والأمني بعد الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية وقتل تسعة نشطاء أتراك في الهجوم على السفينة مرمره التي كانت متجهة إلى قطاع غزة في عام ٢٠١٠، واشترط الأتراك إعادة العلاقات الطبيعية باعتذار رسمي من" إسرائيل"، وهو ما رفضته الأخيرة تماماً إلا أن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو رضخ في النهاية وبالضبط في ٢٢/آذار/٢٠١٣ وأصدر بيانا قدم فيه اعتذاره الرسمي لتركيا عن الأخطاء التي ربما تسببت في مقتل تسعة نشطاء أتراك في الهجوم.

واستطاعت" إسرائيل" أن تتعاطى مع الموقف التركي المتصلب عبر إستراتيجية "التطور التدريجي"، من خلال الإدلاء بتصريحات تشير إلى احتمال التوصل إلى صيغة توافقية لإنهاء حالة ذلك التوتر في علاقاتهما، وذلك انطلاقا من التقدير الإسرائيلي لأهمية تركيا وفاعلية دورها المركزي في محيطها الإقليمي في ضوء المتغيرات الطارئة والمتسارعة التي شهدتها المنطقة العربية مؤخرا، وهو ما هيأ الرأي العام الإسرائيلي إلى القبول بالاعتذار، بل وتأييده طالما أن المصلحة العليا "لإسرائيل"، تقتضي إعادة توطيد العلاقات مع تركيا. وقد جعلت إسرائيل من التعاون الاقتصادي بالتوازي مع ذلك مسارا منعزلا عن مسارات العلاقات في شقيها الأمني والسياسي، بما جعل منه حافزا على إعادة العلاقات، وتأكيدا على أهمية هذه العلاقات بالنسبة للطرفين وهذا ماشهدته سنة ٢٠١٣، حيث قطعت شوطا جديدا من التطبيع والعودة الى العلاقات الدافئة بينهما.

الهوامش والمصادر

(١) نزار عبد القادر، العلاقات التركية – الإسرائيلية: بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة تركيا تتوسع شرقاً على حساب إسرائيل والغرب، مجلة الدفاع الوطني، العدد ٧٤، تشرين الأول، ٢٠١٠:

https://www.lebarmy.gov.il/ar/content.com

(تم الوصول إلى الرابط في ٢٠١٨/١/٣٠)

(٢) أميرة إسماعيل ألعبيدي، العلاقات التركية – الإسرائيلية (١٩٨٠-٢٠١٠) دراسة تاريخية،أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب، (جامعة الموصل، ٢٠١٣)، ص١٨٣.

(*)هو حزب سياسي تركي يصنف نفسه بأنه يتبع مسار معتدل غير معاد للغرب، يتبنى رأسمالية السوق يسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي. وهو الحزب الحاكم حاليا في البلاد يرأسه رجب طيب اردوغان ، وتم تشكيل الحزب من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي يرأسه نجم الدين اربكان والذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في ٢٢حزيران ٢٠٠١وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة. للمزيد من التفاصيل، انظر : حزب العدالة والتنمية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):

www.akparti.org.

للمزيد من التفاصيل، أنظر: افراح ناثر جاسم حمدون، الحركة الإسلامية في تركيا ١٩٨٠-٢٠٠٢، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب، (جامعة الموصل، ٢٠٠٨)، ص ص ١٢١-١٤٠.

(٣)محمود محارب، العلاقات الإسرائيلية – التركية في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (قطر، ٢٠١٢)،ص١.

(٤)محارب، المصدر نفسه،ص١.

(٥) سناء عبد الله عزيز الطائي، " موقف تركيا من الحصار على غزة" ، أوراق إقليمية، العدد(٣٧)، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، ٢٠١١)، ص ص ٤-٥.

(٦)م حمد نور الدين،" مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٨٢)، (بيروت، ٢٠١٠)، ص٢٨.

(٧) يسري عبد الرؤف يوسف الغول، اثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية – الإسرائيلية، رسالة ماجستير كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (جامعة غزة، ٢٠١١)، ص١٢٣.

(*) هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر . نشأت في عام ١٩٤٨عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي (OEEC) التي يتزعمها الفرنسي روبيرمارجولين، للمساعدة على إدارة خطة مارشال لإعادة أعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية وبعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير اوربية، وفي عام ١٩٦٠ تم أصلاحها لكي تكون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.للمزيد من التفاصيل، انظر: الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) ،شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):

ar.wikipedia.or

(8)An Eyewitness Account,:Iaralee, Attack on the Gaza Flotilla Insight Turkey, Vol.12,N o.3.2010, P.3-4.

للمزيد من التفاصيل، أنظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

https://ar//.wikipedia.org/wiki

تم الوصول إلى الرابط في ٢٠١٨/١/٣٠

(٩) لقمان عمر محمود ألنعيمي وميثاق خير الله جلود، علاقات تركيا الإقليمية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٥- ٢٠١١، سلسلة شؤون إقليمية رقم (٣٩)، مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل, ٢٠١٢), ص ١٩٩.

(10) An Eyewitness Account,:Iaralee, Attack on the Gaza Flotilla Insight Turkey, Vol.12,N o.3.2010, P.3-4..

(١١) عبد القادر، المصدر السابق..

(١٢) عبد القادر، المصدر نفسه.

(١٣) عبدالله، الأشعل، أبعاد الهجوم على أسطول الحرية وتداعياته،
http://www.aljazeera.net/know/edgegate/opinios/2010/6/3
(تم الوصول إلى الرابط في ٢٠١٨/١/٣٠)

(١٤) محسن صالح وآخرون، " أسطول الحرية وكسر الحصار: التداعيات والاحتمالات"،التقدير الاستراتيجي (٢٥)، مركزا لزيتونة للدراسات والاستشارات، (بيروت،٢٠١٠).

(١٥) فلسطين اليوم، ردود فعل عربية ودولية غاضبة على جريمة "أسطول الحرية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):
http://paltoday.ps/ar/post/81508.

(١٦) فلسطين اليوم، المصدر نفسه.

(١٧) الغول، المصدر السابق،ص١٢٣.

(١٨) موقع خبرني، مجزرة اسطول الحرية (ردود أفعال).
www.khaberni.com/news/34734
(تم الوصول إلى الرابط في ٢٠١٨/١/٣٠)

(١٩) عمون، أوباما يرفض إدانة الهجوم الاسرائيلي على اسطول الحرية ويصف الحادث بـ"المأساوي"
www.ammonnews.net/artiel/6250.
(تم الوصول إلى الرابط في ٢٠١٨/١/٣٠)

(٢٠) النعيمي وجلود ، المصدر السابق، ص ص١٩٩-٢٠٠.

(٢١) جيمس بيتراس، جرائم اسرائيل، ترجمة: بسام شيحا، مراجعة وتحرير مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، (بيروت، ٢٠١١)، ص ص٢١٢-١٢٣.

(٢٢) الشرق الأوسط – عربي BBC، ردود فعل دولية تجاه الهجوم الاسرائيلي على سفن "أسطول الحرية"

www.bbc.com/arabic/middleeast/2010/05/100531-ae-reactions-tcz.shtm/

(تم الوصول إلى الرابط في ٢٠١٨/١/٣٠)

(٢٣) صالح واخرون، المصدر السابق.

(٢٤) اخبار البوابة، ردود فعل دولية وعربية تستنكر الاعتداء على "اسطول الحرية" وتركيا تصعد.

https://www.a//bawaba.com/ar.

(تم الوصول إلى الرابط في ٢٠١٨/١/٣٠)

(٢٥) احمد سعيد نوفل، الموقف التركي من القضية الفلسطينية، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

http://www.mominoun.com/aricles/905.

(تم الوصول إلى الرابط في ٢٠١٨/١/٣١)

(٢٦) تقرير معلومات (١٧)، تركيا والقضية الفلسطينية ، قسم الارشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، (بيروت ، ٢٠١٠) ، ص ٥١..

(٢٧) النعيمي وجلود، المصدر السابق، ص ص١٩٩-٢٠٠.

(٢٨) الغول، المصدر السابق، ص ١٢٥، ويكيبديا الموسوعة الحرة، ردود الفعل الدولية بعد الهجوم على أسطول الحرية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): http://ar.wikipedia.org/wiki/.

(تم الوصول إلى الرابط ٢٠١٨/١/٣١)

(٢٩) مجلة الدفاع الوطني، المصدر السابق.

(٣٠) محارب، المصدر السابق، ص٣.

(٣١) المصدر نفسه،ص٤.

(٣٢) محمد بركة، تركيا واسرائيل- لجنة بالمر- وشرعية الحصار والقرصنة، الحوار المتمدن،

http://www.ahewar.org/s.as?aid=2750098r=080u=8i=2789=

(تم الوصول إلى الرابط في ٢٠١٨/١/٣١)

(٣٣) بركة، المصدر نفسه.

(٣٤) محارب، المصدر السابق، ص ٣.

(٣٥) باراك رافيد، "إسرائيل لا تعتزم الاعتذار لتركيا"، صحيفة (هآرتس)، العدد (١٨٧)، في٢٠١٠/٦/٥، (نقلاً عن مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام).

(٣٧) صحيفة الزمان، " السفارة الإسرائيلية في أنقرة تصف تقرير الخارجية بالمنعزل عن الواقع"، العدد (٣٥٠٣)، في ٢٨/كانون الثاني ٢٠١٠..

(38) Turkiye cumhuriyeti cumhurbaskanligl, "Turkiyenin israil den Beklentileri, GayetAciktir, 6-12-2010. .

(٣٩) تسيفي بارئيل، " أزمة إسرائيل – تركيا فرصة للصلح"، صحيفة هآرتس في ٢٠١٠/١٢/٥، (نقلاً عن صحيفة فلسطين ٦/١٢/ ٢٠١٠)، ص٢٠.

(٤٠) يوران ميتان، العلاقات التركية– الإسرائيلية تدخل عنق الزجاجة، http://www.dw.com./ar/

(تم الوصول إلى الرابط في ٢٠١٨/١/٣١)

(*) إحداث بدأت شرارتها في مدينة درعا بقيام قوات الامن باعتقال خمسة عشر طفلا اثر كتابتهم شعارات على جدران مدرستهم بتاريخ ٢٦/فبراير /٢٠١١ تنادي بالحرية وتطالب باسقاط النظام السوري. وبدأت دعوة للتظاهر على الفيسبوك في صفحة لم يعرف من يقف وراءها واستجاب لها مجموعة من الناشطين في ١٥/آذار /٢٠١١ وضمت شخصيات من مختلف المناطق مثل حمص ودرعا ودمشق.وحدث تصعيد غير مسبوق في مواقف الدول الغربية فقد أعلنت فرنسا وبريطانيا وألمانيا والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية إن على الرئيس السوري بشار الأسد التنحي عن السلطة . للمزيد من التفاصيل،انظر:: موسوعة الجزيرة، الثورة السورية، www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/3/7

(تم الوصول إلى الرابط في ٢٠١٨/١/٣١)

(٣٩) محمود محارب، العلاقات الاسرائيلية، التركية في ضوء رفض اسرائيل الاعتذار لتركيا، عرب ٤٨، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

http://www.arab48.com

(تم الوصول إلى الرابط في ٢٠١٨/١/٣١)

(٤٠) محارب، المصدر السابق.

(٤١) إيهاب شوقي، العلاقات التركية الإسرائيلية والعداء الوهمي، شبكة الأخبار العربية (الانترنيت):

http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?d=65433

(تم الوصول إلى الرابط في ٢٠١٨/١/٣١)

(٤٢) محارب، المصدر السابق.

(٤٣) الغول، ص ١٣٧.

(44) Gener Ozcan, " Aynalar Galerisi: Turkiye- Israil Iskilerind Yansimalar, Yanilsamalar vegercekler", Ortadogu Analiz,cilt2, sayi18, Haziran 2010, ss.37-40..

(٤٥) محارب، المصدر السابق، ص١٢-١٣.

(٤٦) محمد عبدالقادر خليل، العلاقات التركية الإسرائيلية في شرق أوسط جديد: مختارات إسرائيلية

http://www.ahram.org.eg/News/16496.aspx

(تم الوصول إلى الرابط في ٢٠١٨/١/٣١)

(٤٧) محارب، المصدر السابق، ص١٢-١٣.

(٤٨) محمد نور الدين ، مداخلة تركيا والقضية الفلسطينية ٢٠١٢-٢٠١٣ ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، (بيروت ، ٢٠١٣) ، ص٨ .

(٤٩) سعيد عكاشة ، العلاقات التركية – الإسرائيلية من التحالف الى التصادم. كراسات إستراتيجية،

http://book.google.iq/books/about..

(٥٠) صالح النعامي، المصدر السابق.

(٥١) سلام الربضي، دراسة: التآكل في العلاقات التركية الإسرائيلية واستبعاد التغيّر الاستراتيجي.
http:// www.assawsana.com/porta/pages:php?newsid=37618

(٥٢) صالح النعامي، العلاقات التركية الاسرائيلية بعد الاعتذار: بين التقاء المصالح وتعارضها، موقع الصحافي والباحث.
www.naamy.net/news/view/1258

(٥٣) نور الدين ،مداخلة تركيا والقضية .. ، ص٩.